الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/5

Distr.: General
30 January 2023

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

**اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**
**لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط**
**والتنمية الاقتصادية الأفريقيين**
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
**لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا**

# لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا

## أولا- الأداء الاقتصادي

### ألف- ضعف أداء النمو وآفاقه

١- لقد تباطأ النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٢ بسبب انخفاض النمو بين الاقتصادات الكبرى، حيث كان متوقعا أن تبلغ معدلات النمو في الصين والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ٣,٠ في المائة و٣,١ في المائة و٣,٦ في المائة و١,٦ في المائة على التوالي، وهو أقل بكثير من النمو الذي تحقق في عام ٢٠٢١. وقد أدى هذا الانخفاض، المدفوع أساسا بالنزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، إلى تفاقم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد اندلع هذا الصراع في الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات الأفريقية تتعافى من الآثار السلبية للوباء، مشكلا بذلك تهديدا إضافيا لآفاق النمو الاقتصادي في أفريقيا. وبسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي، وارتفاع الأسعار الذي غذاه الصراع الأوكراني، وتغير المناخ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية الدولية، تأثر النمو في إفريقيا سلبا فانخفض من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢،[(١)] نتيجة للصدمات

* E/ECA/COE/41/1

(١) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٢٣* (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢) وتقديرات وتوقعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

A.23-00104

الاقتصادية المتعددة خلال هذه الفترة. غير أن أفريقيا كانت المنطقة الأسرع نموا في العالم النامي بعد شرق آسيا وجنوبها (٤,٥ في المائة) (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول:

**النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في المناطق النامية، ٢٠٢٠-٢٠٢٣**

(بالنقاط المئوية)

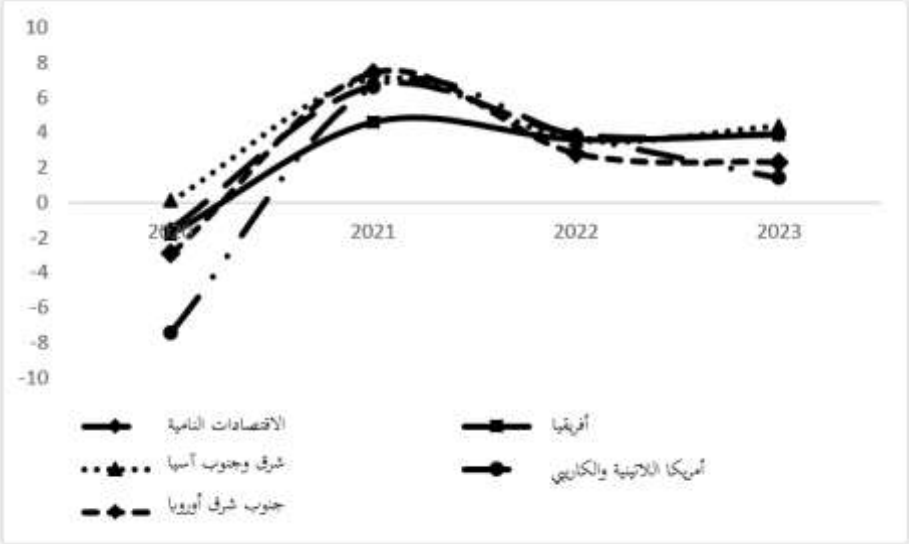


*المصدر*: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٢٣* وتقديرات وتوقعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٢٣.

٢- واتساقا مع التجارب في بقية العالم، انخفض معدل النمو في أفريقيا بشكل كبير خلال العام الماضي إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢ بعد أن قفز إلى ٤,٦ في المائة عقب التعافي من أزمة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢١. وقد ساهمت الزيادة في الطلب العالمي، وارتفاع أسعار النفط الخام (التي تفيد في الغالب البلدان المصدرة للنفط)، وتخفيف قيود كوفيد-١٩ في معظم البلدان وما نتج عن ذلك من زيادة في الاستهلاك المحلي والاستثمار مساهمة كبيرة جدا فيما حدث من انتعاش أولي.[٢]

## باء- العوامل المحرِّكة للنمو

٣- كان النمو في أفريقيا مدفوعا بالاستهلاك الخاص وإجمالي الاستثمار الثابت في عام ٢٠٢٢ (الشكل الثاني)، في حين قيّده صافي الصادرات. وارتفع الاستهلاك النهائي الحكومي، حيث ساهم بنسبة ٠,٨ نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢. بيد أن مساهمة الاستهلاك الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت أقل بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠٢١، في خضم تشديد للاقتصاد العالمي من قبل السلطات النقدية بهدف

(٢) African Development Bank, *African Economic Outlook 2022: Supporting Climate Resilience and a Just Energy Transition in Africa* (Abidjan, African Development Bank, 2022).

مكافحة الضغوط التضخمية. وشهدت المنطقة تحسنا في صافي الصادرات والاستهلاك الحكومي، حيث زادت الصادرات بسبب تحسن الطلب العالمي في سياق ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الأساسية مثل الفحم والألومنيوم.[٣] ومن المتوقع أن يكون صافي الصادرات والاستهلاك الخاص المحركين الرئيسيين للنمو حتى عام ٢٠٢٣. غير أنه من المتوقع أن يؤثر تشديد السياسات النقدية العالمية على الاستثمارات في القارة. وفيما يتعلق بهيكل الاقتصادات الأفريقية، فهي لا تزال مدفوعة بقطاع الخدمات، يليه قطاعا الصناعة والزراعة، بمتوسط مساهمة يقدر بنسبة ٥٦,٢ في المائة و٢٩,٠ في المائة و١٩,٣ في المائة، على التوالي.[٤]

الشكل الثاني:

**مساهمة مختلف المكونات في النمو الاقتصادي في أفريقيا، ٢٠١٩-٢٠٢٣**

(بالنقاط المئوية)

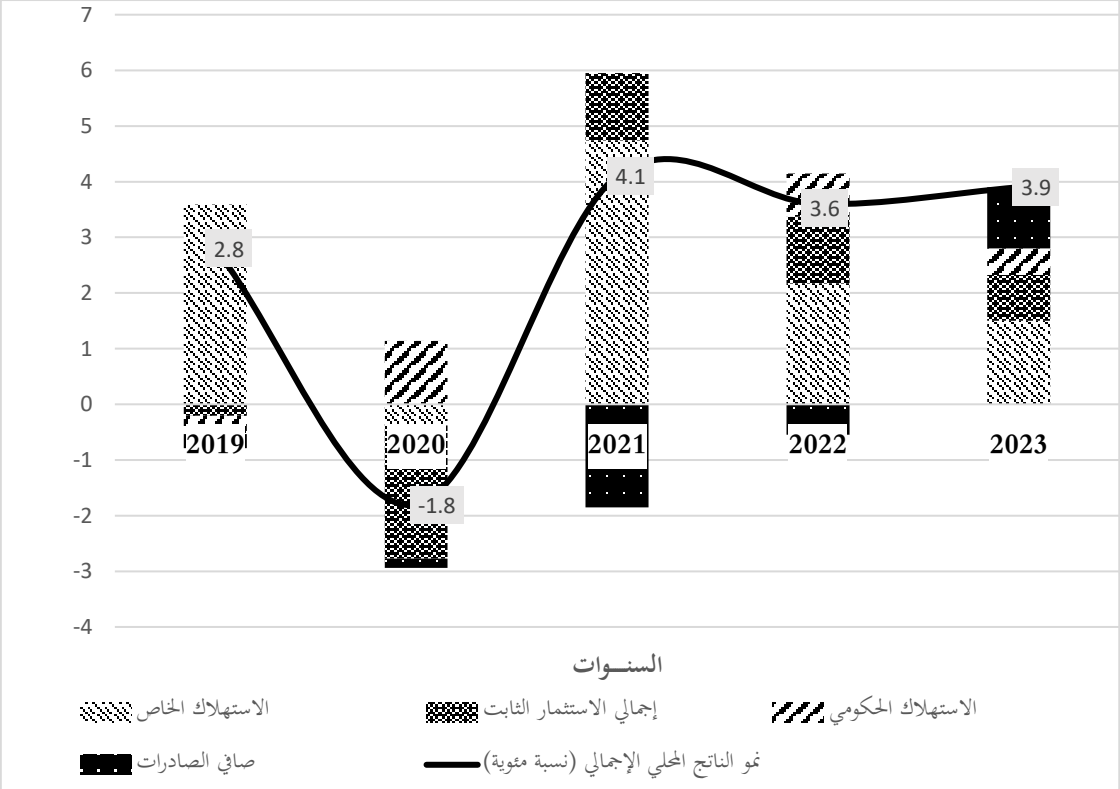


*المصدر*: الإيكونوميست، قاعدة بيانات وحدة الاستخبارات الاقتصادية، متاح على الرابط https://viewpoint.eiu.com/data/ (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢)؛ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٢٣*؛ وتقديرات وتوقعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٣.

*ملاحظة*: البيانات تقديرية لعام ٢٠٢٢ ومتوقعة لعام ٢٠٢٣.

(٣) Cesar Calderon and others, “Food system opportunities in a turbulent time”, Africa’s Pulse, No. 26 (Washington, D.C., World Bank, 2022).

(٤) The Economist, Economist Intelligence Unit database، متاح على الموقع https://viewpoint.eiu.com/data/ (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

٤- وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل، لا يزال الأداء الاقتصادي ضعيفا في جميع أنحاء القارة، حيث فقد ما يقدر بنحو ٥ إلى ١٥ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠١٦ بسبب تغير المناخ، وهو ما قيّد قدرة أفريقيا على تحقيق إمكاناتها الاقتصادية. وإذا ظلت السياسات المناخية العالمية الحالية دون تغيير، فقد يفوق متوسط درجة الحرارة ما كان عليه في عصور ما قبل الصناعة بحوالي ٢,٧ درجة مئوية، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض بنسبة ٢٠ في المائة في النمو الاقتصادي بحلول عام ٢٠٥٠.[٥] وتنفق بلدان أفريقية كثيرة بالفعل ما بين ٢ و٩ في المائة من ميزانياتها للاستجابة للظواهر الجوية القصوى.[٦]

## جيم- انتعاش النمو عبر المناطق دون الإقليمية

٥- كان النمو في أفريقيا في عام ٢٠٢٢ مدفوعا بشكل أساسي بالنمو في المناطق دون الإقليمية لشرق وشمال وغرب إفريقيا (انظر الشكل الثالث). وتشير التقديرات إلى أن النمو في شرق أفريقيا سيصل إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠٢٢ ويستقر عند نفس المستوى تقريبا في عام ٢٠٢٣. وسيظل النمو في المنطقة دون الإقليمية مدفوعا بانتعاش النشاط الخدمي والصناعي، وارتفاع الإنفاق الحكومي، وزيادة التجارة، وانتعاش قطاع السياحة، وتوثيق الروابط الإقليمية من خلال جماعة شرق أفريقيا، وزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية، ولا سيما في أوغندا ورواندا.[٧] وفي وسط أفريقيا، كانت التقديرات تشير إلى أن النمو سيبلغ ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢، بعد أن كان ١,٤ في المائة في عام ٢٠٢١، مدفوعا بشكل أساسي بالنمو في غابون والكاميرون، وذلك بفضل الزيادة في أسعار النفط إلى جانب الإنتاج المحلي القوي في كلا البلدين.[٨]

٦- وفي غرب أفريقيا، من المتوقع أن يستمر السنغال في تحقيق تحسن ملحوظ في معدل نموها في عام ٢٠٢٣ بفضل بدء صادرات الهيدروكربونات الذي يتزامن مع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي.[٩] غير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنيجيريا كان من المتوقع أن يتباطأ من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢ بسبب استمرار ضعف

(٥) Christian Aid, “The cost to Africa: drastic economic damage from climate change”, November 2022, متاح على الرابط www.christianaid.org.uk/sites/default/files/2022-11/the-cost-to-africa.pdf.

(٦) ECA, African Climate Policy Centre, “Information brief: Africa is spending more than its fair share for adaptation”, 2017, متاح على الرابط www.climdev-africa.org/sites/default/files/DocumentAttachments/Information%20Brief-Adaptation%20COP23_New.pdf.

(٧) African Development Bank, “African Development Bank predicts economic slowdown in East Africa in 2022, but bounce back in 2023”, 16 November 2022.

(٨) Oxford Economics, “Talking point Central Africa: higher oil prices to benefit Cameroonian and Gabonese exports”, 14 March 2022.

(٩) Oxford Economics, “Research briefing: Africa in 2023 – where will growth come from?”, 25 November 2022.

قطاع النفط.[١٠] ومن المتوقع أن يرتفع النمو في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ارتفاعا طفيفا من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣.

الشكل الثالث:

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٠-٢٠٢٣** (بالنقاط المئوية)

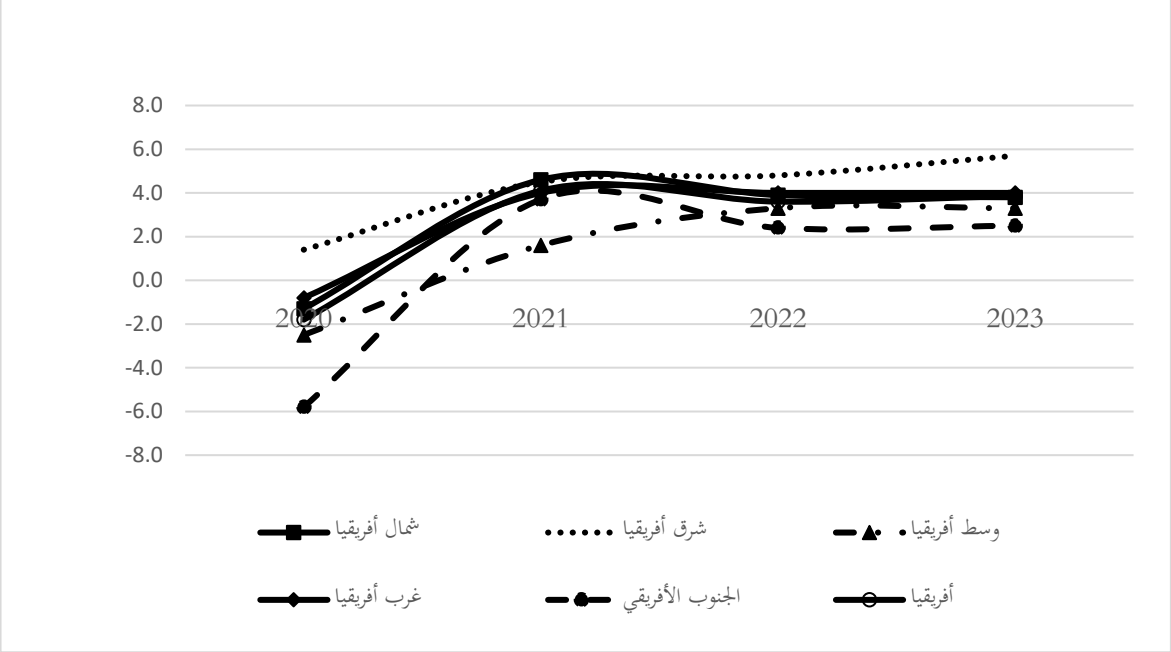


*المصدر*: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٢٣*، وتقديرات وتوقعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٢٣.

٧- ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في شمال أفريقيا من ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الارتفاع المتوقع في الطلب في منطقة اليورو. ونتيجة لذلك، سيزداد الطلب على الصادرات من بلدان شمال أفريقيا، وسيرتفع عدد السياح الوافدين، ومن المتوقع أن تزداد تدفقات التحويلات في عام ٢٠٢٣. ويُتوقع أن تشهد بلدان مثل تونس والجزائر والمغرب آثارا إيجابية نظرا لحجم تجارتها الكبير مع منطقة اليورو.[١١]

٨- ومن المتوقع حدوث نمو بطيء في معظم بلدان الجنوب الأفريقي، تتقدمهم في ذلك جنوب أفريقيا، أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، وهو متجه لبلوغ متوسط دون إقليمي قدره ٢,٨ في المائة. وخلال العام الماضي، واجهت البلد عددا من القضايا المستمرة، بما في ذلك قيود البنية التحتية في قطاعي الكهرباء والنقل، وارتفاع معدلات البطالة، وتشديد السياسة النقدية، وارتفاع التضخم. وعلاوة على ذلك، سيؤدي تباطؤ الطلب الخارجي الناجم

(١٠) World Bank, "The World Bank in Africa", 14 December 2022, available at www.worldbank.org/en/ region/afr/overview. متاح على الرابط.

(١١) Fitch Solutions, "Another challenging year for North African economies", 9 November 2022.

عن حالات الركود المتوقعة في منطقة اليورو وفي الولايات المتحدة إلى انخفاض الصادرات الحقيقية من جنوب إفريقيا في عام ٢٠٢٣، وهو ما سيجعلها الأبطأ نموا بين الاقتصادات الأفريقية الرئيسية في ذلك العام.[١٢] ومن المتوقع أن يظل معدل النمو في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية عند حوالي ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢٣، على غرار مستواه في عام ٢٠٢٢.

## دال- ضيق هامش المناورة المالي

٩- منذ بداية عام ٢٠٢٢، أدى ارتفاع التضخم الشديد وارتفاع أسعار الفائدة إلى جعل هامش المناورة المالي الذي كان محدودًا أصلا أكثر سوءًا للحكومات الأفريقية. وما جعل الحفاظ على الاستدامة المالية في أفريقيا أمرا صعبا هي الحاجةُ إلى تحفيز الانتعاش الاقتصادي وحماية السكان الضعفاء من ارتفاع الأسعار الناجم عن الحرب في أوكرانيا. وقد تفاقم عجز المالية العامة بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية، ليبلغ -٥,٠ في المائة في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى من مستويات ما قبل الجائحة (انظر الشكل الرابع). ويجعل هذا الوضع من الصعب الاستثمار في تدابير معالجة آثار الصدمات المتعددة وبناء القدرة على الصمود. ومع ذلك، من المتوقع أن يتقلص العجز المالي إلى -٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعزى في الغالب إلى ارتفاع التضخم، لأنه يقلل من القيمة الحقيقية للعجز.

الشكل الرابع :

**التوازن المالي للمناطق دون الإقليمية الأفريقية ومجموعات البلدان، ٢٠١٩-٢٠٢٣**

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

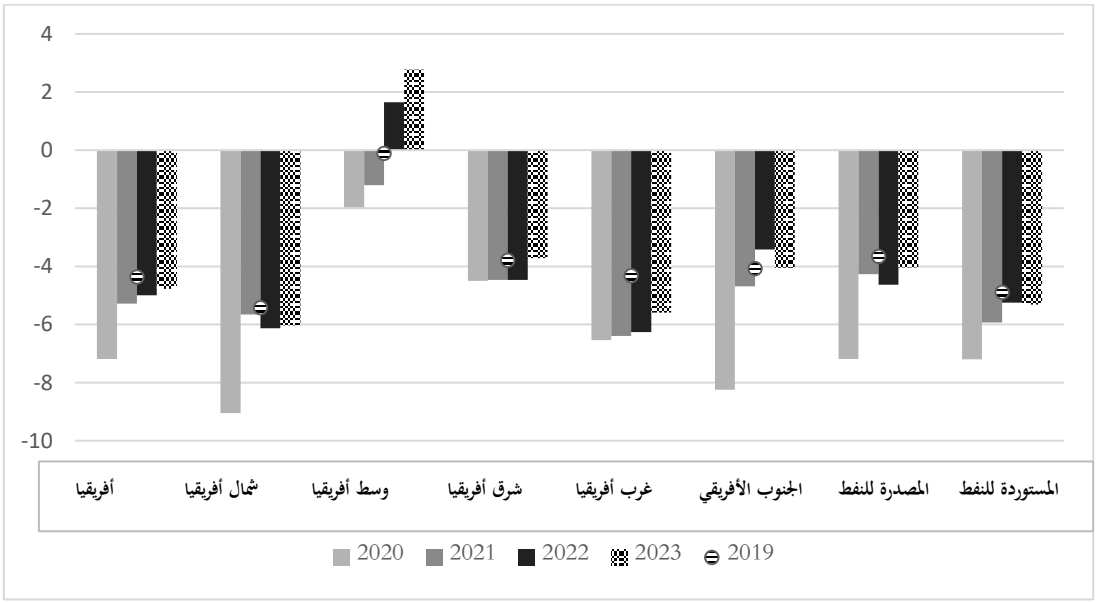


*المصدر*: صندوق النقد الدولي، "World economic outlook: countering the cost-of-living crisis", World Economic Outlook (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2022).

(١٢) Oxford Economics, "Research briefing: Africa in 2023 – where will growth come from?".

١٠- وفي شمال أفريقيا، اتسع العجز المالي من -٥,٧ في المائة في ٢٠٢١ إلى -٦,١ في المائة في ٢٠٢٢ قبل أن ينخفض قليلا إلى -٦,٠ في المائة في ٢٠٢٣، بينما تحسن في الجنوب الأفريقي من -٤,٧ في المائة في ٢٠٢٢ إلى -٣,٤ في المائة في ٢٠٢٣. بيد أنه كان من المتوقع أن تسجل منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية ميزانا ماليا إيجابيا بنسبة ١,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢، والذي كان من المتوقع أن يرتفع إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣.

١١- وقد استفادت البلدان المصدرة للنفط بشكل طفيف من ارتفاع أسعار الطاقة، حيث بلغ العجز المالي -٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢ قبل أن ينخفض حسب المتوقع إلى -٤,٠ في المائة في عام ٢٠٢٣، رغم أن هذا المستوى لا يزال أعلى من مستويات عام ٢٠١٩. وفي المقابل، سجلت البلدان المستوردة للنفط عجزا ماليا بنسبة -٥,٢ في المائة في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يصل إلى -٥,٣ في المائة في عام ٢٠٢٣.

١٢- ورغم الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمكافحة آثار الصدمات الأخيرة، لا يزال هامش المناورة المالي الأفريقي مقيّدا، بما أن التقديرات أشارت إلى أن متوسط الإنفاق الحكومي سيبلغ ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يبلغ ٢٥ في المائة في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، قُدر متوسط تحصيل الإيرادات في القارة بنسبة ٢٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ (أعلى بنقطة مئوية واحدة من مستوى عام ٢٠١٩) قبل أن يتقلص قليلا إلى ٢٢,٠ في المائة في عام ٢٠٢٣. ولا يزال الوضع المالي للبلدان يتعرض لضغوط، حيث اعتمدت الحكومات مجموعة متنوعة من تدابير السياسات، بما في ذلك تخفيضات في ضرائب الاستهلاك والدخل والتحويلات النقدية، ودعم الأسعار، لحماية الأسر من الضغوط التضخمية.[١٣]

## هاء- مواطن الضعف المرتبطة بالديون

١٣- لا تزال الهشاشة الناجمة عن المديونية كبيرة في القارة، ومن المتوقع أن تظل الديون مرتفعة بسبب آثار زيادة الإنفاق العام وانخفاض الإيرادات مجتمعةً، وهو ما تتسبب فيه الصدمات الخارجية المستمرة. وارتفع الدين العام بسبب الدعم المالي المقدّم إلى الأسر والشركات الضعيفة لحمايتها من تأثير الجائحة، وهو ما أدى بدوره إلى تقييد نطاق السياسة المالية. وقُدّرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا بنسبة ٦٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، وفي ذلك انخفاضٌ طفيف عن نسبة ٦٥ في المائة المسجلة في عام ٢٠٢١، وهو ما يمكن أن يعزى في جزء منه إلى التضخم، حيث يقلل ارتفاع التضخم من القيمة الحقيقية للديون الحكومية المستحقة. وتظل هذه المستويات أعلى من المستوى الذي حدده صندوق النقد الدولي بشأن القدرة على تحمل الديون، وهو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(١٣) IMF, “Fiscal monitor: helping people bounce back”, Fiscal Monitor (Washington, D.C., 2022).

الشكل الخامس:

**إجمالي الدين الحكومي في المناطق دون الإقليمية الأفريقية ومجموعات البلدان، ٢٠١٩-٢٠٢٣**

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

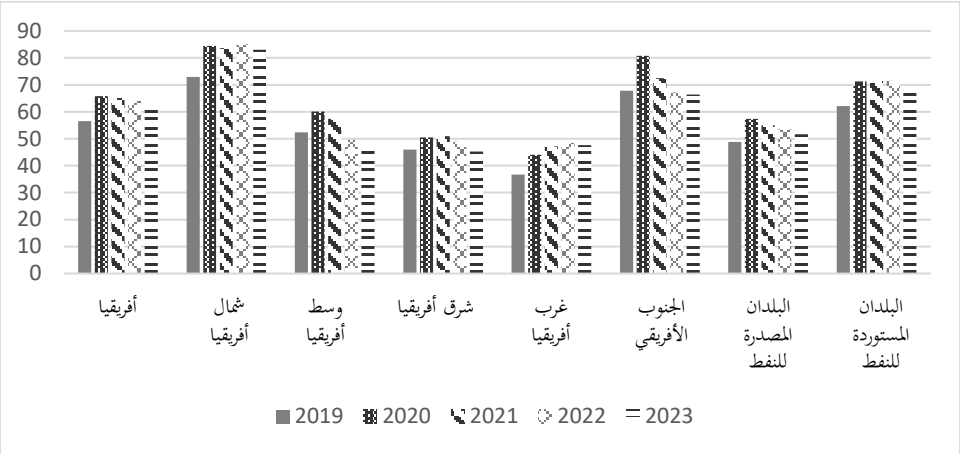


*المصدر*: صندوق النقد الدولي، تقرير *''آفاق الاقتصاد العالمي''*.

١٤- ومن المتوقع أن يتحسن مستوى الدين العام تحسنا طفيفا في عام ٢٠٢٣ ليصل إلى نسبة ٦١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مع ذلك أعلى من مستوى ما قبل الجائحة الذي بلغ ٥٦,٦ في المائة المسجل في عام ٢٠١٩ (انظر الشكل الخامس). ووفقا لصندوق النقد الدولي، إلى تاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ ، كان ١٣ بلدا أفريقيا معرضا بشدة للوقوع في المديونية الحرجة، وكانت ٨ بلدان بالفعل في حالة مديونية حرجة، وبذلك ينضم بلدين جديدين إلى هذه القائمة مقارنة بعام ٢٠٢١.[١٤] وستُلقى الحاجة إلى خدمة مبالغ كبيرة من الديون وترحيلها في وقت ترتفع فيه تكاليف الاقتراض المحلية والدولية بثقلها على بعض البلدان في عام ٢٠٢٣، وقد يزداد الوضع سوءا في عام ٢٠٢٤ مع استحقاق المزيد من مدفوعات رأس المال لمعظم البلدان.[١٥]

## واو- ارتفاع التضخم

١٥- ظل التضخم في أفريقيا مرتفعا وبقي أعلى من ١٠ في المائة منذ عام ٢٠٢٠، حيث بلغ ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠٢٢، ويرجع ذلك أساسا إلى القيود على مستوى العرض وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، وكذلك أسعار السلع الأخرى القابلة للتداول، في عام ٢٠٢٢. وتشير التقديرات إلى أن التضخم بلغ ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع بعد ذلك أن ينخفض إلى ١١,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣ مع تشديد السياسات النقدية في

(١٤) تشاد وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسودان والصومال والكونغو وملاوي وموزامبيق.

(١٥) Economist Intelligence Unit, “Things to watch in Africa in 2023”, 25 October 2022, متاح على الرابط https://viewpoint.eiu.com/analysis/article/1252505908/

جميع أنحاء القارة. وبالتالي، فإن ارتفاع تكاليف الاقتراض وأعباء خدمة الديون ستشكل تحديا كبيرا في المستقبل.[١٦]

الشكل السادس:

**معدلات التضخم في بلدان أفريقية مختارة، ٢٠٢٠-٢٠٢٢**

(نسبة مئوية)

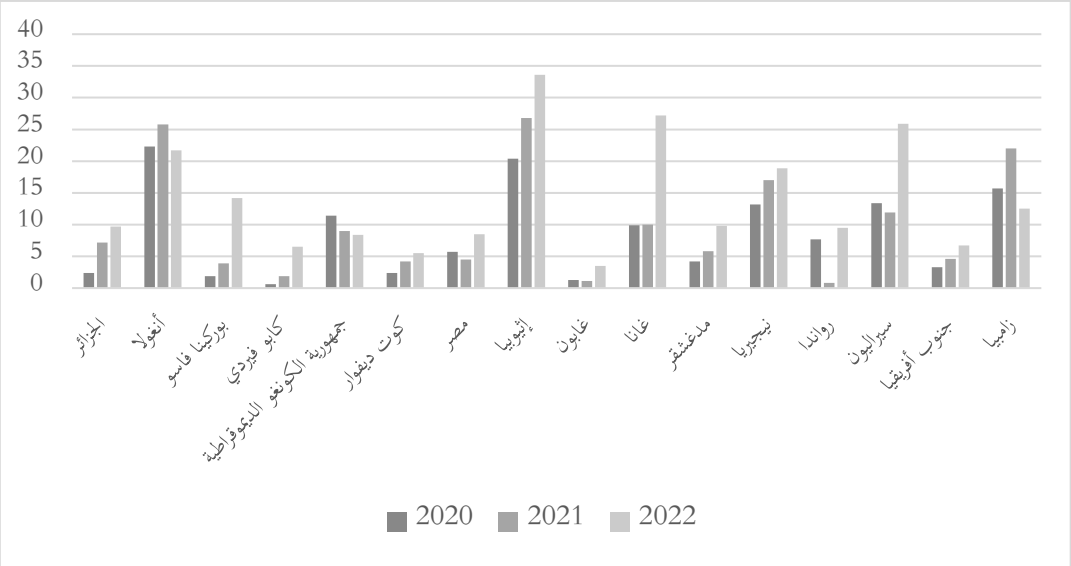


*المصدر*: صندوق النقد الدولي، قواعد بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، متاح على الرابط www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/world-economic-outlook-databases (تم الاطلاع عليه في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣).

١٦- ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠٢١، ظل التضخم مرتفعا نسبيا في جميع بلدان أفريقيا تقريبا وبقي في خانة العشرات في العديد من البلدان (انظر الشكل السادس). غير أنه من المتوقع أن تسجل البلدان اتجاها تنازليا على المدى القصير إلى المتوسط بالنظر إلى قيام المصارف المركزية بتشديد سياساتها وانخفاض أسعار الطاقة والغذاء.

## زاي- زيادة تدفقات رأس المال إلى الخارج

١٧- أدت الزيادة في أسعار الفائدة التي حددها الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠٢٢ استجابةً للتضخم المرتفع باستمرار إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وقد أدى ارتفاع عائدات السندات الحكومية طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة النمو وبحث المستثمرين عن أصول آمنة إلى تدفق رأس المال خارج الأسواق النامية، بما في ذلك أفريقيا. وأدت تدفقات رؤوس الأموال هذه إلى الخارج إلى انخفاض كبير في قيمة العملات المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة في عدة بلدان أفريقية (انظر الشكل السابع).

[١٦] United Nations, ECA, “Africa’s quarterly economic performance and outlook July–September 2022” (2022).

الشكل السابع:

**تغير سعر الصرف بالنسبة المئوية، ٢٠٢٠-٢٠٢٢**

(العملة المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة)

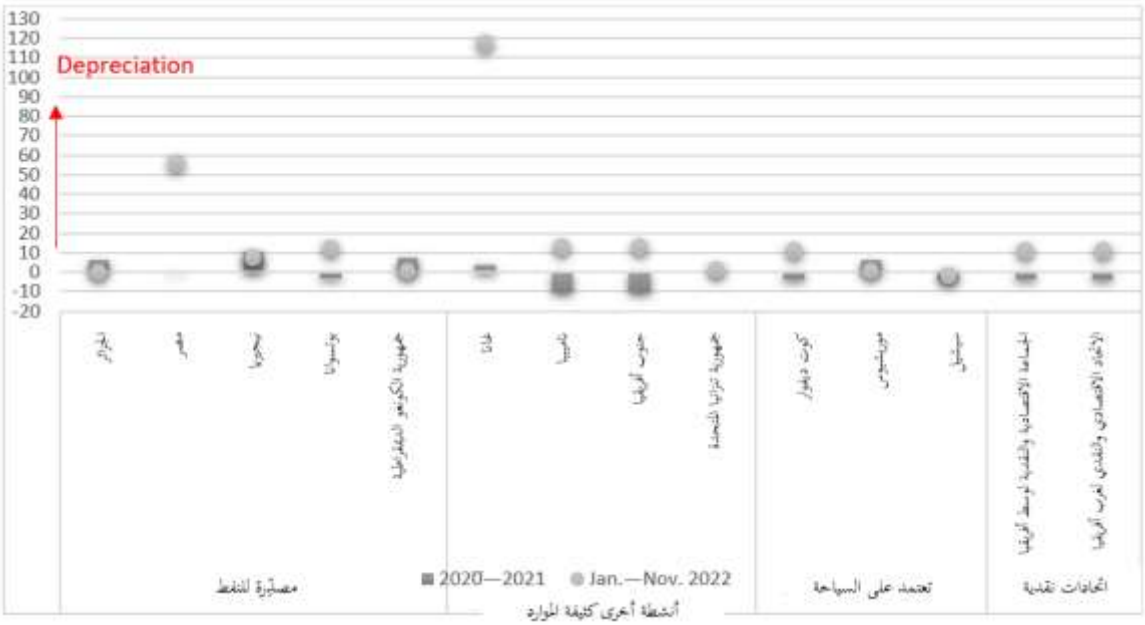


*المصدر*: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، متاح على الرابط https://data.imf.org/?sk=4c514d48-b6ba-49ed-8ab9-52b0c1a0179b (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢)؛ وبلومبرغ، بيانات بلومبرغ للخدمات المهنية، متاح على الرابط www.bloomberg.com/professional/product/data/ (تم الاطلاع عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣).

١٨- وكان انخفاض قيمة العملة أكثر وضوحا في البلدان ذات نظم أسعار الصرف المرنة وفي البلدان المصدرة للسلع الأساسية، لأنها تعاني من ضغوط تضخمية أعلى، وهو ما يشير إلى وجود أثر قوي لانعكاسات تقلبات أسعار الصرف مقابل دولار الولايات المتحدة. وكانت العملة الأكثر تضررا في القارة هي السيدي الغاني، الذي انخفضت قيمته بأكثر من ٥٠ في المائة مقابل الدولار في عام ٢٠٢٢ (انظر الشكل السابع). بيد أنه تعزز منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، بعد زيارة صندوق النقد الدولي للبلد وإعلان بشأن استبدال الدين المحلي.[١٧]

١٩- وتراجعت عملة ''الراند'' الجنوب أفريقية بنحو ١٢ في المائة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، في حين انخفضت قيمة الجنيه المصري بأكثر من ٢٠ في المائة بنهاية آب/أغسطس ٢٠٢٢، وانخفض بنحو ١٤,٥ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ مسجلا انخفاضا قياسيا مقابل الدولار الأمريكي بعد الانتقال إلى نظام سعر صرف عائم (انظر الشكل السابع).[١٨]

[١٧] صندوق النقد الدولي، ''آفاق الاقتصاد العالمي''.

[١٨] Patrick Werr and Aidan Lewis, "IMF looks for Egyptian currency flexibility after end of December, official says", Reuters, 19 December 2022.

٢٠- وشهدت البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة داخل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا انخفاضا بلغ في المتوسط ١٠ في المائة من قيمة عملاتها مقابل دولار الولايات المتحدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. وفي الاقتصادات المعتمدة على السياحة، انخفضت قيمة عملة كابو فيردي خلال الفترة نفسها بنسبة ١١ في المائة.

٢١- ورغم توقف الاتجاه التصاعدي للدولار الأمريكي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، من المرجح أن تنخفض قيمة معظم العملات الأفريقية مقابل الدولار في عام ٢٠٢٣، نظرا لمواصلة البلدان المتقدمة تشديدَ سياساتها النقدية للحد من التضخم. وبسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا، وانخفاض الطلب الأجنبي وضغوط التسعير المحلية، قد تستمر الاقتصادات الأفريقية في تحمل ضُعف سعر الصرف في عام ٢٠٢٣.

٢٢- ونتيجة لذلك، شددت عدة مصارف مركزية أفريقية سياساتها النقدية وعدّلت أسعار الصرف، حيث زادت بلدان مثل غانا وموريشيوس وناميبيا أسعار الفائدة الأساسية بنسبة ١١٦ في المائة و٨٦ في المائة و٨٠ في المائة على التوالي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن:

**سعر السياسة النقدية في بلدان أفريقية مختارة، كانون الثاني/يناير – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢**

( التغيّر بالنسبة المئوية)

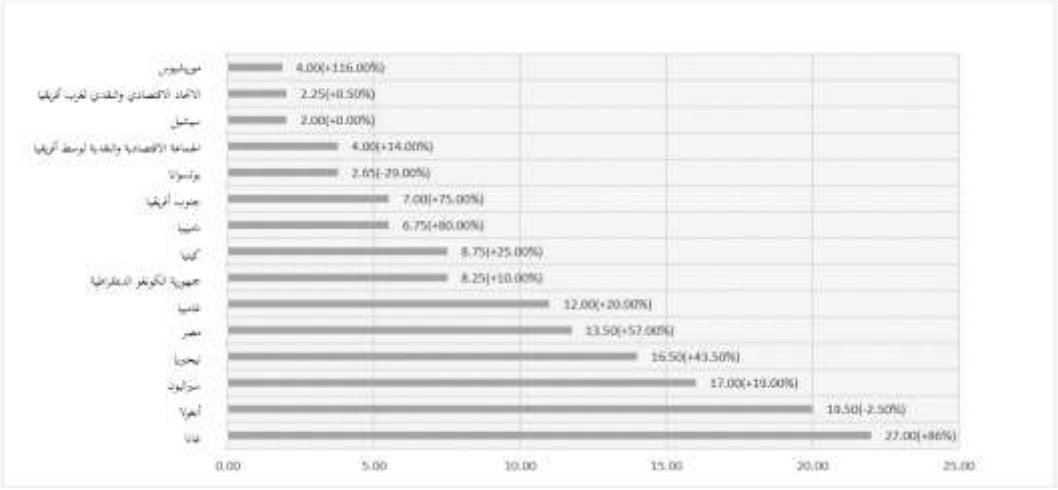


المصدر: صندوق النقد الدولي، "الإحصاءات المالية الدولية" بيانات صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط https://data.imf.org/?sk=4c514d48-b6ba-49ed-8ab9-52b0c1a0179b (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢)؛ مواقع البنوك المركزية على الانترنت، ٢٠٢٢.

## ثانيا– الرياح المعاكسة التي تواجه التجارة الأفريقية

٢٣- بعد انخفاض بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩، انتعشت التجارة الأفريقية في عام ٢٠٢١، حيث زادت بنسبة ٣٤ في المائة (انظر الشكل التاسع). وأدى تخفيف تدابير التصدي للجائحة إلى زيادة الطلب العالمي على السلع والخدمات، بينما ساعد تخفيف القيود المفروضة على سلاسل التوريد في الوقت نفسه على تيسير النمو في التجارة الأفريقية. لكن، رغم التقديرات الأولية التي تشير إلى تحقيق مزيد من النمو، واجهت التجارة الأفريقية في السلع والخدمات العديد من الرياح المعاكسة في عام ٢٠٢٢. فقد أدى الصراع في أوكرانيا إلى زيادة تكلفة الواردات الأفريقية، ولا سيما المنتجات الغذائية والطاقة، في حين زاد تشديد الظروف المالية العالمية، الذي أرهق الميزانيات الأفريقية، من احتمال حدوث ركود عالمي.[١٩]

٢٤- ورغم أن انتعاش الصادرات الأفريقية بعد الجائحة فاق الانتعاش المسجل في بقية العالم، حيث نما بنسبة ٤٢ في المائة في عام ٢٠٢١ مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٢٦ في المائة، إلا أن حصة القارة من إجمالي الصادرات لا تزال صغيرة، بل انخفضت في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، شكلت الصادرات الأفريقية ٣,٤ في المائة من الإجمالي العالمي، في حين انخفضت حصة القارة من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢١ إلى ٢,٥ في المائة فقط.[٢٠] وعلى النقيض من ذلك، تستأثر أوروبا وآسيا مجتمعتين بما يقرب من أربعة أخماس الإجمالي العالمي، وهو ما يبرز مدى اعتماد العالم على منتجات هاتين المنطقتين.

(١٩) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Development Report 2022: Development Prospects in a Fractured World: Global Disorder and Regional Responses* (United Nations publication, 2023), p. 54.

(٢٠) الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد، متاح على https://unctadstat.unctad.org/EN/ (تم الاطلاع في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

الشكل التاسع:

**إجمالي التجارة الأفريقية، ٢٠١٦-٢٠٢١ (المحور الأيسر) ومعدل النمو من عام لآخر (المحور الأيمن)**

(بلايين دولارات الولايات المتحدة؛ نسبة مئوية)

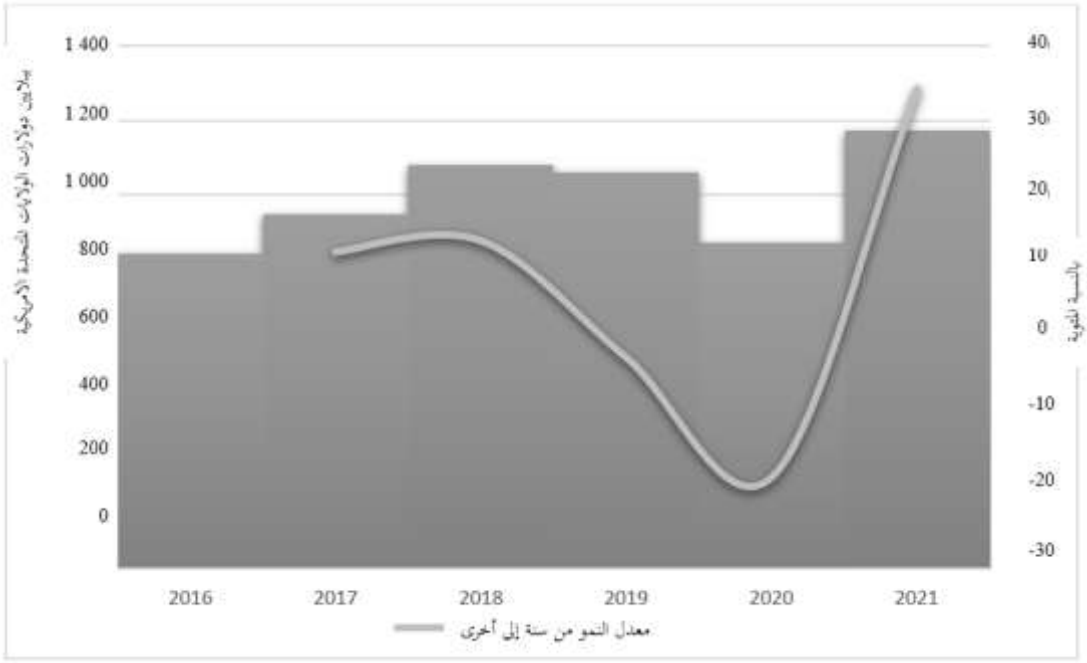


*المصدر*: الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد، متاح على الموقع unctad.org/EN .https://unctadstat (١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

*ملاحظة*: يُعرّف إجمالي التجارة بأنه مجموع الواردات والصادرات.

## ألف-التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

٢٥- تتركز الصادرات الأفريقية إلى بقية العالم إلى حد كبير في منتجات الوقود التي شكلت حوالي ٣٧ في المائة من صادرات القارة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١ (انظر الشكل العاشر). وبالإضافة إلى ذلك، تستحوذ الخامات والفلزات، في الصناعات الاستخراجية أيضا، على حصة قدرها ١٤ في المائة من الصادرات الأفريقية. وشكل هذان القطاعان معا أكثر من نصف الصادرات الأفريقية إلى بقية العالم. وعلى العكس من ذلك، شكلت التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في السلع المصنعة حصة ٤٤ في المائة من الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية، في حين لا يشكل الوقود والخامات منها سوى ٢٠ في المائة و٨ في المائة، على التوالي.

٢٦- غير أن الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية لا تشكل سوى حصة صغيرة نسبيا من إجمالي التجارة الأفريقية، حيث مثلت ١٥ في المائة فقط من الإجمالي العالمي في عام ٢٠٢١. وبالمثل لم تمثل الواردات الأفريقية من داخل القارة، في عام ٢٠٢١، سوى ١٤ في المائة من إجمالي وارداتها من السلع. وهذا يشير إلى أنه حتى مع وجود تجارة أكثر توازنا فيما

بين البلدان الأفريقية، فإن العلاقات التجارية الرئيسية للقارة هي مع بلدان خارج حدودها، مما يجعلها عرضة للصدمات العالمية بشكل متزايد ومستمر.

الشكل العاشر:

**إجمالي الصادرات الأفريقية حسب تركيبتها، ٢٠١٦-٢٠٢١**

(بالنسبة المئوية)

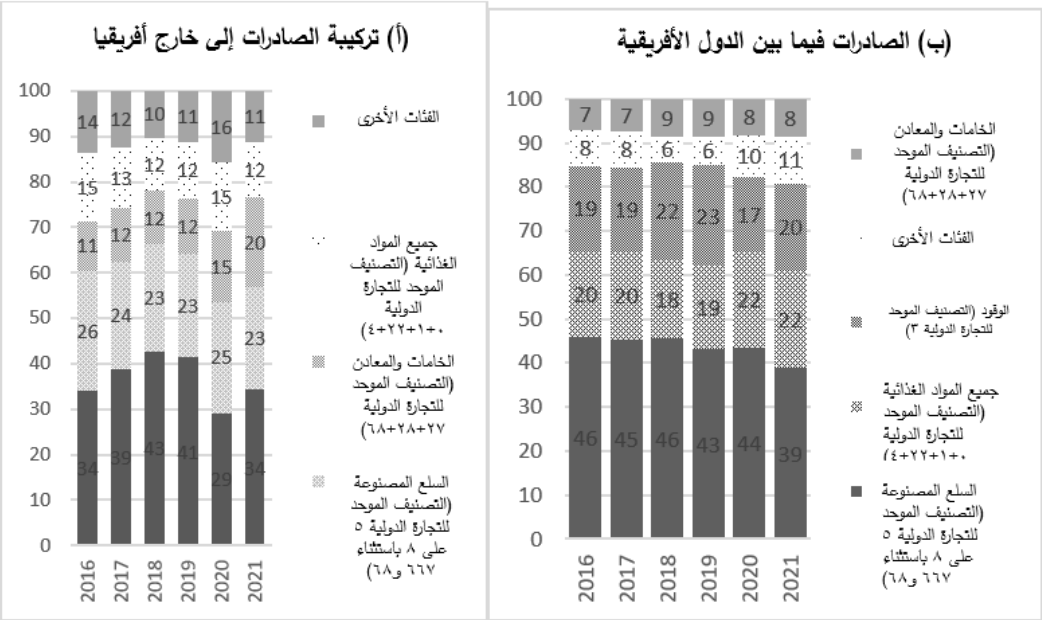


*المصدر*: الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد، متاح على الموقع https://unctadstat. unctad.org/EN/ (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

٢٧- وعلى مستوى أدق، فإن هذا التعرض للصدمات العالمية بات أكثر حدة. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي لم يمثل فيه الاتحاد الروسي وأوكرانيا سوى ٣ في المائة من إجمالي الواردات، أو ١٦,٥ مليار دولار، في عام ٢٠٢١، إلا أنهما سوقان مهمتان للسلع الأساسية مثل القمح والذرة. وفي الواقع، كان هذان البلدان، في عام ٢٠٢١، مَصدرَي أكثر من ٨٠ في المائة من قيمة فاتورة استيراد القمح في بنن والصومال. ويستأثر الاتحاد الروسي وأوكرانيا أيضا على أكثر من ٥٠ في المائة من قيمة الواردات في ١٤ بلدا أفريقيا آخر.[٢١] وفي هذا السياق، أدت تبعية التجارة الأفريقية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء القارة. وقد أدى ذلك، بالاقتران مع ارتفاع الأسعار وتشديد الأوضاع المالية العالمية، إلى احتياج أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان الأفريقية إلى مساعدة خارجية للحصول على المنتجات الغذائية الحيوية.[٢٢]

[٢١] الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد، متاح على الرابط https://unctadstat.unctad.org/EN/ (تم الاطلاع علية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

[٢٢] UNCTAD, “Africa’s economic growth decelerates sharply”, available at متاح على الرابط

## باء- الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٢٨- تشير التقديرات إلى أن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيزيد من حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بنحو ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٥، مما سيعود بالنفع على جميع القطاعات الرئيسية.[٢٣] ومن المتوقع أن تزداد التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في الأغذية الزراعية والخدمات والصناعة بنحو ٤٠ في المائة لكل منها، خلافا لقطاعي الطاقة والتعدين. وبينما يُتوقع أن يزداد نمو هذين القطاعين، إلا أنه يُتوقع أن تكون المكاسب التي سيحققانها محدودة جدا، حيث لن تتجاوز حوالي ١٦ في المائة. وفي هذا الصدد، من المتوقع ألا يساعد هذا الاتفاق أفريقيا على التصنيع فحسب، بل سيساعد أيضا على التقليل من اعتماد القارة على الطاقة والتعدين. وعلاوة على ذلك، وبما أن السلع المصنعة تهيمن حاليا على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، من المرجح أن يساعد الاتفاق أفريقيا على تقليل اعتمادها الحالي على الواردات المصنعة، نظرا لأن الأغذية الزراعية والصناعة تشكلان الجزء الأكبر من المكاسب الأفريقية من الاتفاق، مع استثناءات قليلة (انظر الشكل الحادي عشر).

٢٩- وفيما يتعلق المفاوضات الجارية بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية، أعلن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في شباط/فبراير ٢٠٢٢، أن التجارة في إطار الاتفاق ينبغي أن تبدأ، لأن المفاوضات كانت على وشك الانتهاء. وأكد مجلس الوزراء هذا القرار مرة أخرى في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، وهو ما أدى إلى إطلاق مبادرة التجارة الموجهة في إطار الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ ليكون مشروعا تجريبيا يشمل ثمانية بلدان هي: تونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، ومصر، وموريشيوس. وتهدف هذه المبادرة إلى تيسير المبادلات المفيدة تجاريا فيما بين البلدان التي استوفت الحد الأدنى من متطلبات التجارة بموجب الاتفاق. ومن المتوقع أيضا أن تفيد المبادرة في تقييم بيئة السياسات التشغيلية والمؤسسية والقانونية والتجارية في جميع أنحاء القارة وتشجيع البلدان الأخرى على بدء التجارة رسميا في إطار الاتفاق.[٢٤]

https://unctad.org/press-material/africas-economic-growth-decelerates-sharply#:~:text=Africa's%20economic%20activity%20is%20expected,Trade%20and%20Development%20Report%202022 .

(٢٣) United Nations, ECA, “Takeaways from the expected impact of AfCFTA’s implementation” (2021).

(٢٤) الاتحاد الأفريقي، "The AfCFTA Guided Trade Initiative"، متاح على الموقع https://au-afcfta.org/2022/09/the-afcfta-guided-trade-initiative/.

الشكل الحادي عشر:

**التوزيع المتوقع للمكاسب المطلقة حسب القطاعات الرئيسية في صادرات البلدان الأفريقية إلى بلدان أفريقية أخرى بعد تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بحلول عام ٢٠٤٥**

(نسبة مئوية)

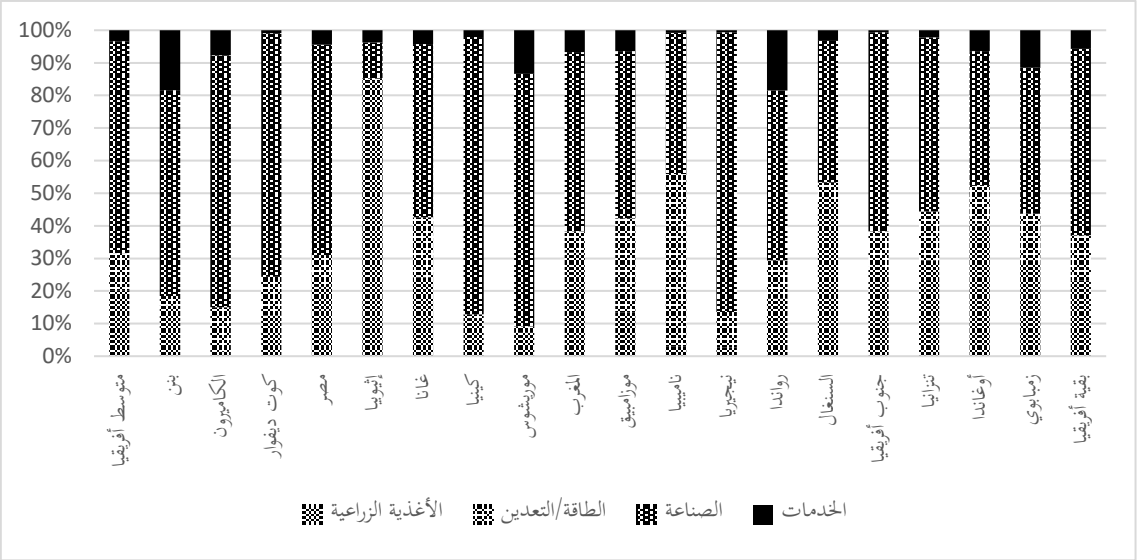


*المصدر:* حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية، استنادا إلى MIRAGE-e, 2021.

## ثالثا– التطورات الاجتماعية الأخيرة

٣٠- كان الفقر وعدم المساواة مستفحلين في أفريقيا حتى قبل الأزمات العالمية الأخيرة. ويهدد تفاقم الفقر واتساع عدم المساواة في سياق الأزمات المتداخلة بإحداث نكوص في مسار عقدين من التقدم المحرز في مكافحتهما. وقد يستغرق التعافي من الآثار الضارة لهاتين الظاهرتين سنوات ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة على الصعيدين العالمي والوطني. وما يبعث على القلق بوجه خاص أن خطر الوقوع في براثن الفقر، في ظل الأزمات المتتالية، يهدد حتى غير الفقراء في أفريقيا. وثمة عوامل هيكلية وناشئة تسهم في هذا الشاغل الملح في مجال السياسة العامة.

### ألف–التحديات الهيكلية والناشئة

٣١- لم يؤثر النمو الاقتصادي الذي حدث في أفريقيا منذ أوائل عام ٢٠٠٠ على أوضاع الفقر وعدم المساواة إلا بدرجة طفيفة. ويعد عدم التناغم بين قطاعي النمو والعمالة إحدى القضايا الهيكلية التي لا تزال تقلل من أثر النمو على مساعي الحد من الفقر. ويعمل معظم الناس في أفريقيا في القطاع غير الرسمي، لا سيما في قطاعي الزراعة والخدمات، حيث الإنتاجية منخفضة، الأمر الذي يؤدي إلى قلة تراكم المهارات وضعف المساهمة في النمو. ويؤدي النمو

السكاني المرتفع مع معدلات خصوبة تبلغ ضعف المتوسط العالمي إلى تأخير التحول الديمغرافي المستدام، وبالتالي تأخير فرصة العائد الديمغرافي.

٣٢- ولا يزال مكان الإقامة عاملا رئيسيا في عدم المساواة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات العامة، وهو ما يسهم في انتقال الفقر بين الأجيال في المناطق الريفية ويغذي الهجرة. وأدت أوجه عدم المساواة بين الجنسين إلى تأنيث الفقر، حيث تواجه الفتيات الصغيرات مخاطر مركبة، لا سيما في المناطق الريفية. وأدى النمو الحضري السريع في ركود النمو وضعفه في قطاع التصنيع الغني بالوظائف وقطاع الخدمات الحديث إلى انتشار الفقر وعدم المساواة والعمالة غير الرسمية في المدن الأفريقية.

٣٣- وهناك أيضا قضايا ناشئة تتجاوز العوامل الهيكلية، بما في ذلك الصدمات المستمرة والهجرة، التي تُبقي ملايين الفقراء، ومعظمهم من النساء والأطفال، في أوضاع هشة. وهذه العوامل تجعل مكافحة الفقر وعدم المساواة أكثر صعوبة مما كانت عليه في الماضي، حيث أصبح تقديم الخدمات العامة صعبا للغاية. وفي هذا الصدد، فإن المسعى المتمثل في عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، اتساقا مع روح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمبادئ الأساسية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها،'' يتطلب حماية الأشخاص الضعفاء وتزويدهم بفرص متكافئة.

## باء- مناطق تركُّز الفقر المدقع على الصعيد العالمي

٣٤- تؤكد تدابير محاربة الفقر الأخيرة التي تَستخدم المقاربات النقدية وغير النقدية أن الفقر المدقع شاغل ملح من شواغل السياسات في أفريقيا. وقد أحرزت المنطقة تقدما كبيرا في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من ٢,١٥ دولار في اليوم للشخص الواحد)، والتي انخفضت من ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٩. غير أن هذه النسبة ارتفعت، في عام ٢٠٢٠، إلى ٣٩,٢ في المائة من سكان أفريقيا، وهو ما ألقى بـ٦٢ مليون شخص في براثن الفقر في عام واحد فقط (من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠) بسبب الجائحة. وبينما انخفض عدد الفقراء بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، ارتفع مرة أخرى بمقدار ١٩ مليونا بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث يعيش ٥٤٦ مليون شخص في فقر (انظر الشكل الثاني عشر). ويتركّز الفقر المدقع على الصعيد العالمي بشكل متزايد في أفريقيا، التي تمثل حاليا ٨٠ في المائة من الفقر في العالم.

الشكل الثاني عشر:

**عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في أفريقيا، ٢٠١٩-٢٠٢٢**

(بالملايين)

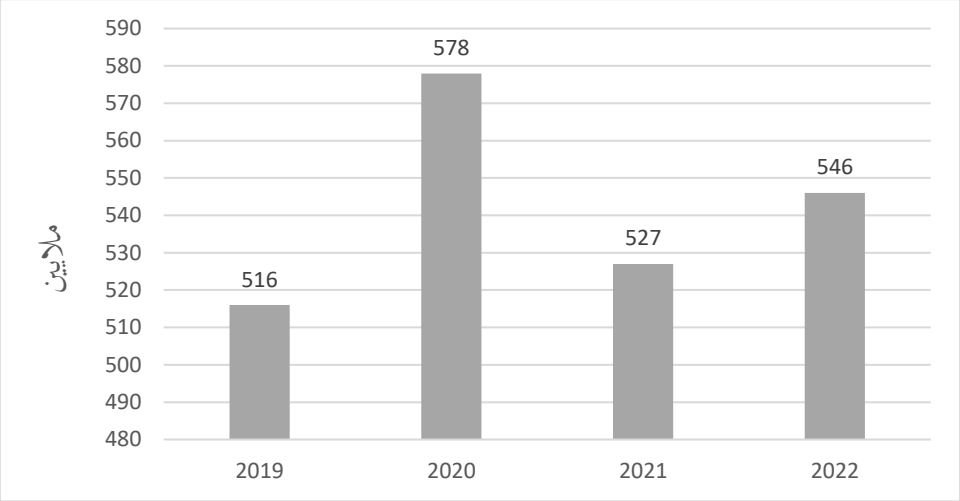


*المصدر*: البنك الدولي، ''مؤشرات التنمية العالمية''، قاعدة بيانات DataBank، (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

٣٥- وعلى الصعيد دون الإقليمي، يوجد في شرق وغرب أفريقيا أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في فقر، حيث بلغ عددهم ٢٢٤ مليونا و١٧٧ مليونا على التوالي. وتمثل هاتان المنطقتان دون الإقليميتين ٧٣ في المائة من مجموع فقراء القارة. ويضم الجنوب الأفريقي أقل عدد من الأشخاص الذين يعيشون في فقر (١٦ مليونا)، يليه شمال أفريقيا (١٧ مليونا) ووسط أفريقيا (١٠٣ ملايين نسمة).[٢٥]

## جيم- الصدمات السائدة والعوامل الهيكلية

٣٦- أدت الصدمات السائدة، مقترنة بالعوامل الهيكلية الكامنة، إلى تفاقم خطر الوقوع في براثن الفقر لدى غير الفقراء وخطر زيادة الفقراء فقرا.[٢٦] وكان لانكماش النمو الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ آثار كبيرة على حالة الفقر والهشاشة، حيث أدت صدمات العرض والطلب المرتبطة بها إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، وإلى فقدان الوظائف والدخل، وهو ما أثر سلبا على الأسر وقدرتها على إدارة المخاطر. وألقت الاضطرابات الناجمة عن الجائحة بما يقدر بنحو ٥٥ مليون شخص (كانوا في السابق غير فقراء) في براثن الفقر المدقع

[٢٥] البنك الدولي، ''مؤشرات التنمية العالمية''، قاعدة بيانات DataBank، (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

[٢٦] *Economic Report on Africa 2021: Addressing Poverty and Vulnerability in Africa during the COVID-19 Pandemic* (United Nations publication, 2022).

في أفريقيا في عام ٢٠٢٠ وقضت على مكاسب أكثر من عقدين من التقدم الذي أُحرز في مجال الحد من الفقر.[٢٧]

٣٧- ووفقا لبيانات البنك الدولي، في أثناء جائحة كوفيد-١٩، وقع غير الفقراء، وخاصة أولئك الذين يعيشون فوق خط الفقر المدقع المحدد بمبلغ ٢,١٥ دولار في اليوم، في الفقر بسبب ضعف قدرتهم على التحوط من آثار الصدمات. وفيما يتعلق بمن كانوا فوق خط الفقر بنسبة ٢٠ في المائة أو أقل (أي من كانوا يعيشون على ٢,١٥ إلى ٢,٣٥ دولار في اليوم)، كان هناك ١٤٤ مليونا من غير الفقراء معرضين بشكل كبير للوقوع في الفقر، وهو ما يعني أن ١٠ في المائة من السكان الأفريقيين كانوا معرضين للوقوع في براثن الفقر في عام ٢٠٢٢ (انظر الشكل الثالث عشر). وسجلت منطقتا شرق أفريقيا وغربها أعلى الأرقام، حيث مثّلتا ٧٠ في المائة من المعرضين للفقر في أفريقيا، الذين بلغ عددهم ٥٢ مليونا و٤٨ مليونا على التوالي، في حين سجل الجنوب الأفريقي أقل عدد، حيث كان ٥ ملايين شخص عرضة للوقوع في الفقر. ومع ذلك، ارتفع عدد المعرضين للوقوع في الفقر (أي الذين يعيشون فوق خط الفقر بنسبة ٢٠ في المائة) بـ ٢١,٩ مليون بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

الشكل الثالث عشر:

**عدد الأشخاص الذين يعيشون فوق خط الفقر بنسبة ٢٠ في المائة والمعرضون لخطر الوقوع في براثن الفقر في عام ٢٠٢٢**

(بالملايين)

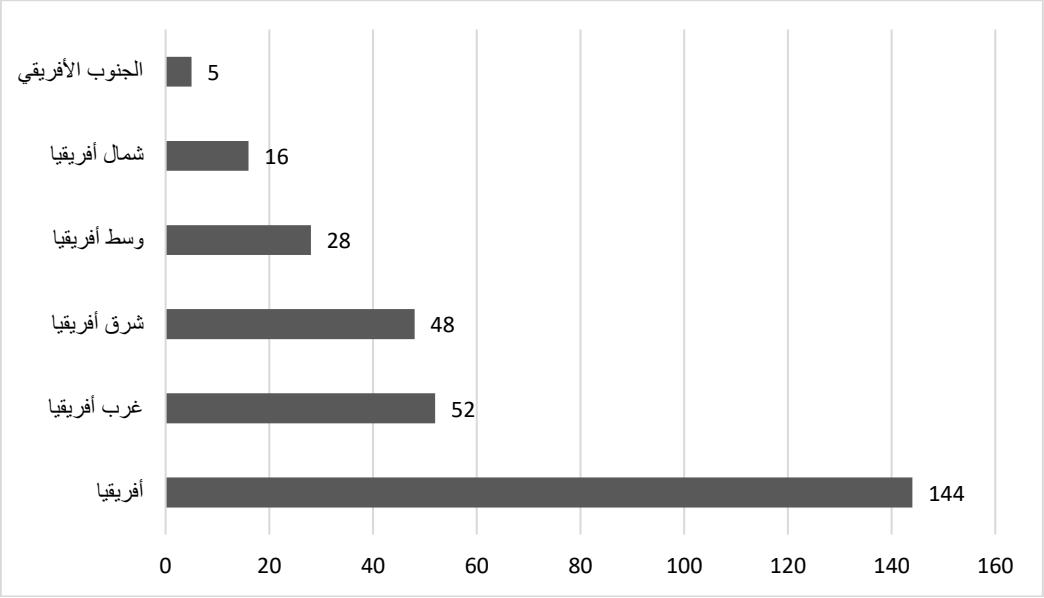


*المصدر*: البنك الدولي، ''مؤشرات التنمية العالمية''، قاعدة بيانات DataBank، (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

[٢٧] المرجع نفسه

## دال– أحوال الفقر المتقلبة والعارضة

٣٨- أحوال الفقر في أفريقيا متقلبة وعارضة للغاية، بحيث تدخل الأسر المعيشية دائرة الفقر وتخرج منها بسبب الصدمات الخارجية وعدم قدرتها على إدارة الصدمات غير المؤمّن عليها. وقد أوقع الضعف الاقتصادي وتقلب الاستهلاك المرتبط بالصدمات – مثل المدفوعات الشخصية المرتبطة بالصحة، وآثار انخفاض أسعار النفط (خاصة في البلدان المصدرة للنفط) والجفاف – غَيرَ الفقراء في شرك الفقر في عام ٢٠٢٢. وأولئك الذين يعملون أساسا في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم النساء واللاجئون والمشردون وسكان الحضر العاملون في وظائف غير رسمية، هم الأكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر. وعانت النساء من آثار الجائحة السلبية أكثر من الرجال. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، فقدت ٤٧ في المائة من النساء الفقيرات وظائفهن أثناء الجائحة مقارنة بـ٣٦ في المائة من الرجال الفقراء. وتأثرت النساء الحاصلات على تعليم عال تأثرا شديدا، في حين شهدت النساء اللاتي بقين يعملن تقليصا أكبر لساعات عملهن وتخفيضات أكبر في أجورهن مقارنة بالرجال.[٢٨]

## هاء– استمرار عدم المساواة في الدخل

٣٩- ظل التفاوت في الدخل مرتفعا وثابتا طوال الأزمات الأخيرة، بينما بلغ التفاوت في الثروة معدلات أعلى. ويؤدي ارتفاع مستويات التفاوت، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر، إلى حلقة مفرغة تستحكم فيها العقبات الهيكلية القائمة، وهو ما يجعل السكان في أفريقيا في حالة دائمة من الهشاشة إزاء الصدمات الاقتصادية وغير الاقتصادية على حد سواء. وينبغي أن تكون معالجة عوامل الخطر المحدقة بالأسر الضعيفة وبناء قدرتها على مواجهة الصدمات المستقبلية في صميم استراتيجيات التعافي، مع العمل في الوقت نفسه على تيسير النمو الشامل للجميع.

# رابعا– آفاق النمو على المدى المتوسط

٤٠- لقد قوضت الصدمات الداخلية والخارجية المختلفة الأداء الأفريقي في عام ٢٠٢٢، وهو ما سيجعل التوقعات بالنسبة للعام المقبل قاتمة. ومن المتوقع أن يؤدي تباطؤ الطلب العالمي، والضغوط التضخمية العالمية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الفائدة ومستويات الديون، والأحداث المناخية، إلى التأثير بشدة على آفاق النمو الأفريقي في المديين القصير والمتوسط. ولا تزال الظروف السياسية والأمنية صعبة في بعض بلدان القارة، لا سيما في منطقة الساحل، كما أن الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستستمر طوال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

[٢٨] المرجع نفسه

٤١- ومن المتوقع أن تؤثر البيئة الخارجية غير المواتية الناجمة عن الركود المنتظر حدوثه في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو على أسعار السلع الأساسية والطلب على الصادرات الأفريقية، وهو ما يدل على أهمية تصحيح أساسيات الاقتصاد الكلي المحلي بوصفها محركات للنمو.[٢٩] ومن شأن تشديد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى أن يخفض الطلب العالمي ويرفع تكاليف الاقتراض، ومن ثم يخفض الاستثمار في القارة. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، يستمر الدين العام في الارتفاع، ليصل إلى مستويات مقلقة في بعض البلدان ويقوض الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على تحمل الديون وحماية الضعفاء.

## خامسا- استنتاجات وتوصيات في مجال السياسة العامة

٤٢- في سبيل بناء اقتصادات مستدامة وقادرة على الصمود، تحتاج الحكومات الأفريقية إلى تعزيز جهودها لتصميم وتنفيذ أطر اقتصاد كلي ذات مصداقية لتعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي من أجل بناء القدرة الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز التحول الهيكلي. وللحد من الاعتماد على الديون، ينبغي للحكومات الأفريقية أن تضاعف جهودها لتعبئة الموارد المحلية من خلال سياسات ضريبية فعالة وغيرها من الآليات والأدوات المبتكرة لخفض تكلفة الائتمان.

٤٣- ولا يشكل ارتفاع تكاليف التمويل بدولارات الولايات المتحدة خطرا كبيرا على أعباء الديون القائمة فحسب، بل أيضا على إمكانات تعبئة الموارد لتمويل مشاريع التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تطور أسواقها المالية المحلية بأطر تنظيمية سليمة وفعالة لإرساء أساس جيد لقدرة النظام المالي ككل على الصمود وجعل السياسات النقدية أكثر فعالية.

٤٤- وفي سياق ارتفاع التضخم والديون وأسعار الفائدة، وتزايد عدم اليقين، يُعد التنسيق بين السياسات النقدية والمالية أمرا بالغ الأهمية للحد من التضخم مع حماية الأسر الأكثر ضعفا. ويمكن أن يكون تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المؤقتة الهادفة إجراءً فعالا في حماية الأسر الضعيفة من ارتفاع الأسعار. غير أن زيادة الإنفاق المالي يمكن أن يفاقم التضخم أكثر. وينبغي للحكومات أن تحدد أولويات الإنفاق العام وتزيد من فعاليته من خلال مزيج مناسب من السياسات، الأمر الذي قد يتطلب تحقيق التوازن بين السياسات المالية والنقدية، مع مراعاة الأولويات السائدة.

٤٥- ويتعين إصلاح الهيكل المالي الدولي الحالي لتمكين البلدان الأفريقية من الحصول على الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل. ويمكن لأدوات من قبيل مرفق السيولة والاستدامة

[٢٩] Cesar Calderon and others, “Food system opportunities in a turbulent time”.

والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق خدمة الديون أن تتيح الوصول إلى تكاليف اقتراض أقل وأن تنقذ الحكومات الأفريقية من تكاليف الفائدة.

٤٦- وهناك فرصة كبيرة أمام البلدان الأفريقية للاستفادة من التدفقاتٍ المالية التي يمكن التنبؤ بها والمتأتية من أسواق الكربون وحفز استثمارات القطاع الخاص في المشاريع القادرة على التكيّف مع تغير المناخ، بالاستفادة من الصلة مع المستثمرين التي أقيمت خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[٣٠] ويمكن لمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع المناخ أن تساعد البلدان الأفريقية على إعادة هيكلة حافظات ديونها الحالية وتخفيف عبء ديونها، مما يسمح لها بمواصلة تنميتها الصناعية.

٤٧- وينبغي للبلدان الأفريقية أيضا أن تستفيد من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتعجيل بالتصنيع وتنويع قطاعاتها الإنتاجية. وسيتطلب ذلك تعزيز رأس المال البشري، والتشجيع على استحداث فرص العمل في القطاعات عالية الإنتاجية، والنهوض بالرقمنة. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تستفيد من الفرص التي يتيحها الاتفاق لتعزيز التجارة فيما بينها وبناء القدرة الإنتاجية والقدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وثمة حاجة إلى دعم حكومي كامل لتنفيذ الاتفاق إذا أُريد التعجيل بالتنمية الشاملة والمستدامة في أفريقيا.

٤٨- ومع وضع الصيغة النهائية للمرحلة الثانية من المفاوضات بشأن بروتوكولات الاستثمار والمنافسة، فإن المشاركة الفعالة لجميع الدول الأعضاء ضرورية لإنجاح هذه المفاوضات. وبمجرد وضع الصيغة النهائية للاتفاقات، سيتعين على الدول الأعضاء أن تكفل تنفيذها ومواءمة قوانينها ولوائحها الوطنية معها.

٤٩- ولا تزال هناك حاجة لبذل جهد كبير لزيادة الوعي بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولكي يعمل الاتفاق بفعالية، يتعين على السلطات أن تكفل وعي جميع أصحاب المصلحة به، وبالحقوق والمزايا التي يمنحها، وما يقابلها من التزامات وواجبات.

---

[٣٠] انظر Climate Action Platform Africa، متاح على الرابط https://capa.earthrise.media/